

استنبت وجوبها بان يوص بالشهادتين فباقيهما موقوف على ما قبلها وهو الموت
وان كان مقولاً بحدها وان كان مقولاً بانها في الاقوام ما
او باحداهما كان خصص رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب ومحمد رسالته
بحد ما وجب مع الشهادتين الا عتراقه بان يعترف في الاول بان محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم والجميع للخلق وظاهره انه لا يفي الاعتراض برسالة
الي الانس والجن وان رسالته الي الملائكة تختلف فيها او يبرهن كل دين
بما كان دين الاسلام ويوجب في الثاني عن حجه واختلاف في اشتراط لفظ
اشهد والوجه على الشراطين انه لا يشترط تكريره عند العطاء ثم وعامة
مرفوعه ويوجب في كلام الشافعي ان ذلك يبرهن تكلم لفظ اشهد في صيغة الاسلام
وهو ما هو عليه كلامنا في اللقاة وغيرها وخالف فيه جماعة من جمهورنا
عليه من ما نصه قوله ان لا يبرهن تكلم لفظ اشهد اي وعليه فلا يصح اسلامه
بدونها وان ابي بالاول قوله وهو ما يدل عليه كلامها مقتد ولو تضمن
شروط الاسلام بلا استثناء معقل بلوغ عدم الكراهة والنطق بالشهادتين والاول
كذلك الترتيب فاعلم واعلم قوله فيسعي بالناس للقبول قوله وان يعارض هذا
اي وجوب الاستتابة في حق المرأة وقتلها اذ لم تسلم الا في ذلك اي النبي
مجموعه لا قوله ان تسلم اي المرتبة عليها اي عليها الوردة عند تقديم في كلامه
في فصل فاطمة الطريفة انه يعقل كقول الحد وهو الصواب ويحتمل في هذا
التفصيل هنا نظر ظاهره في لصوص استعاطه قوله سن التاخير اي تأخير الاستتابة
ان استتابة قوله يدعي الي الاسلام بسنا يدعي للمجهول قوله هو صنفه وهو
كذلك قوله يستتاب شهرين قاله في غير ذلك ولا خلاف انه لو قتل قبل
الاستتابة لم يجب بقتله شي غير التعزير قوله او تكرر لكن يعزير ان تكرر
وتوبة الحاضر من كفره قطعية القول بخلاف غيره مما قوله وان لم يتب
بان امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه قوله ويجب تفصيل الشهادة
بالرودة فهو كذا ما رتب عليه من قوله لم تقبل ما مر قوله او شهدت اي
البينة وقوله لم تقبل ما مر اي من وجوب التفصيل على ما اعتمده
مرفوعه ثم قال فان اصر على عدم التفصيل ولم يبين شي قال وجب عدم
حواثه من اوله وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالرودة عملي القول
به لظهور الفرق بينهما هو قوله واحدا موله اجمع لقوله اذ فيها
نقط

بما انكره
يريد

نقط والصحيح هو المعتد وان خدم أهل الجنة على المعتد الذي عليه المحققون انتهى
قال لكن بخط الرجوع الصحيح المهم في الجنة استعلاء الكافر مستغنيا وعمل
الخلق كما قال السيد عيسى الصفوي في اول كتابه هذه الآية لها اولها وادبها
فهم في الجنة قطعاً **فصل** في تارك الصلاة قوله وان كان اي المص
بخلاف غيره قوله ولعلم اليقيني ما فيه من حكم احكام الصلاة بوعدها الي بعض
قوله ودفعه في مقابو المشركين في نichte بدل المشركين المسلمين وعليه الاولي
دفعه عطف على شمله اي وجواز دفعه في مقابو المشركين ويجوز لغوا
الكلاب على جفته وعلى الثانية فرفقه عطف على الصلاة اي حرمة
دفعه في مقابو المسلمين **قوله** لا يضا في اي لا يضا بقوله ساقدا اي على
الحد كالحجر والزنا والسرقة **قوله** من الحق وهو طلب الصلاة **قوله** في سقو طم
اي القتل بالفعل اي الصلاة **قوله** ولا يتجوز اي لا يتقاس هذا الحد
قوله عن وقت الصلوة الى وقت الصلوة ووجه في جميع الصلاة **قوله** علم
مخصوص اي بالمسلم المصلي **قوله** تفصيل وهو انه اذا تركها عمدا وقال لا
اصليها فانه يقتل بخلاف ما اذا قال اصليها فلا يقتل هذا ما سبكه
الشركاء على كلامه قل ان في يكون التفصيل هو ان ذلك يؤخذ بها بالاعتراض
الامام او نبيد قتل والا فلا **قوله** او بلا عذر الذي المعتد انه اذ عذر بها بالامر
من الامام او نبيد قتل والا فلا وما ذكره المشركين **قوله** في
خلوه في النار نظر لعل وجهه انه قد يتلفه امر خارج عن حكم
الظاهر فيكون ذلك مانعا من اجراء احكام الكفار عليهم والا فهو كافر
في احكام الدنيا ومقتضاه خلوه في النار **كتاب احكام الجهاد**
اي من انه كان قبل الجهاد او بعدها ما فرض كفاية او فرض من قوله وما
يتعلق ببعض احكام الجهاد حكم السرقة وقوله ان المشركين كافة
وهذه بقية السيف وقوله انقر واحفا وثقا لاسم **قوله** لغدوة
اللام للقم والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدوه وهو الخروج في
اي وقت كان من اول النهار الي ان تصافى والارواح المارة الواحدة من
الرواح وهو الخروج في اي وقت كان من زوال الشمس الي غروبها
ما فتح النار في **قوله** بعث اي بالنبوة واليهما على المعتد وقيل بالنبوة
فقط وانما ارسل بعد فترة الوحي والصحيح الاول ثم انظر قوله النبي بعث مع
قوله الاتي ثم امر بتبليغ قوله للفاعل الكراة بعث النبي اي جبريل المي
بعضه

المراد به وقت الغدوة
بدليل قوله فيما لم
ضرورة هو
كنا
احكام الجهاد